الأردن: إنقسام في الصف الأخواني.. الحمائم ينظرون للإنحناء للعاصفة والصقور يتمسكون بأدبيات «الثبات» والحكومة رسمت خططها «لإخضاع» الإسلاميين

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

الخيارات فيما يخص احدث ازمة بين الاسلاميين والحكومة الاردنية لم تعد محدودة بل احادية، فقد رسمت مؤسسة القرار الاردنية امام قادة ورموز جبهة العمل الاسلامي دربا واحدا لسلوكه وطلبت منهم التقدم باتجاه هذا الدرب على ان يحصل النقاش والحوار لاحقا.

والصفقة الاحادية التي تعرضها حكومة البخيت اصبحت بسيطة وعلنية الي حد كبير فأمام الاخوان المسلمين خيار واحد على قاعدة (خذه او اتركه) وهذا الخيار يقضي باستمرار محاكمة النواب الاربعة الذين زاروا عزاء الزرقاوي باعتبار قضيتهم قانونية وليست سياسية، على ان يترافق ذلك مع اعتذار علني وواضح عن الزيارة والتصريحات التي لحقتها من قبل جبهة العمل الاسلامي.

وفي باطن الصفقة المعروضة كلام اكثر حرجا بالنسبة لقادة الاخوان المسلمين فالمطلوب ضمنيا منهم واضح وهو عودة النخبة الكلاسيكية في قيادة الاخوان والتخلص من الرموز المحسوبة على حركة حماس في مجلسي الشورى في الحزب والجبهة واقرار نوع من التفكيك التنظيمي كامل والعودة الى ما قبل الانتخابات الاخيرة في جبهة العمل الاسلامي مما يعني اعادة الكثير من الامور الى ماكانت عليه قبل التحول الاخير ضد حماس وتقليص هوامش المبادرة والنفوذ امام القيادات المزعجة الشابة من طراز الشيخ زكي سعد.

ويفهم تماما من عمق التصريحات والتعليقات الرسمية بان الكلام عن وجود متشددين في البيت الاخواني يتطلب خطوات عملية لفصل او نبذ هؤلاء وعزلهم مما سيقود لتغيرات جذرية في خارطة النخبة الاخوانية لو نجحت الحكومة في فرض شروطها.

ولم يتقدم احد في الجانب الحكومي بالاعلان رسميا عن هذه الشروط لكن قيادات الاخوان تتحدث عنها في مجالسها الخاصة، على ان السيناريو البديل في حالة امتناع الحركة الاسلامية عن الخضوع جاهز ايضا ويدرس على اضيق المستويات في الاطر الجبهوية وهذا السيناريو يطلق يد الدولة باسم القانون لاعادة انتاج مشهد الاخوان المسلمين في ضوء اللعبة القديمة عبر اعتقال المزيد من الكوادر بتهمة التواصل مع تنظيم غير مشروع في الساحة الاردنية هو حركة حماس وعبر طرح الورقة الرابحة او التي يمكن ان تربح ممثلة بتحديد شروط جميع الاخوان القانونية كجمعية خيرية مرخصة على هذا الاساس ولا يحق لها العمل في السياسة.

ويفهم من كلام بعض كبار المسؤولين بان الحكومة ماضية قدما في موقفها الحالي لمحاسبة الاسلاميين على مخالفاتهم وبان الفرصة قد تكون متاحة لاعادة طرح ورقة البعد القانوني في التنظيم الاخواني.. ويحصل ذلك فيما تصر قيادات جبهة العمل الاسلامي المعتدلة مثل عبد اللطيف عربيات على وجود اتصالات عن بعد مع الحكومة وعلى وجود تفاهمات يمكن تأسيسها وسط تصريحات لرموز الاعتدال تؤكد بان التيار لن يلجأ للتصعيد حتى ان صعدت الحكومة من جانبها.

ويؤشر ذلك على ان الجماعة الاخوانية بصدد الانحناء للعاصفة فقد سمح التوتر وتلمس الجدية في الخطاب الرسمي بتنشيط الخلايا المعتدلة في الحركة الاسلامية وبمحاصرة لازالت قليلة نسبيا للنخب المتشددة او الصقورية خصوصا وان تصريحات كبار المسؤولين في الاجتماعات الرسمية وفي الاجتماعات مع كتل البرلمان تؤكد بان الحكومة ستمضي قدما والى اخر المشوار في المواجهة السياسية الحالية التي تهدف برأي السلطات لاعادة القطار الاخواني الى السكة القانونية فيما تهدف برأي قادة الحركة الاسلامية لاخضاع الجماعة الاخوانية.

ويبدو ان فلسفة الاخضاع هذه تجد لها انصارا اقوياء وسط نخبة القرار الاردنية وهؤلاء يستحضرون في حواراتهم كل تراثيات الانقلابات الاخوانية السابقة على اكثر من صعيد وفي اكثر من بلد وهؤلاء يعتبرون الاخوان الحاضنة الاساسية لحركة حماس كما يستندون في ترويج نظريتهم حول المواجهة البراغماتية جماعة الاخوان في مصر وفي مناطق عام 1948 في فلسطين وللتنازلات التي يقدمها اخوان سورية للامريكيين املا في السلطة واستعدادا لها.

وعموما تشعر دائرة القرار الاردنية بان واجبها المباشر يتطلب الان تقليم اظافر الاخوان المسلمين خشية نجاحهم في خلق حالة تعتمد على ما حصل مع حركة حماس وما حصل في الانتخابات المصرية الاخيرة كما يبدو ان وجود نخب شابة وجديدة في صدارة حزب الجبهة الاسلامية مؤشر قلق وحذر بالنسبة للسلطات، فوجوه قيادة الاخوان تغيرت وزعيم حزب الجبهة الجديد زكي سعد ارشيد قال علنا لـ«القدس العربي» سابقا بانه يمثل غالبية اعضاء الجبهة وميولهم التفكيرية معتبرا ان الاطر المتحركة في الشارع الاخواني لم تعد تقبل بعد الان الادوار الوظيفية بل تبحث عن شراكات. واذا لم يخضع الاخوان المسلمون لقواعد اللعبة الجديدة فالسلطة مستعدة لاستخدام ما لديها من اوراق يمكن ان تكون رابحة واهمها ورقة الوضع القانوني لجمعية الاخوان المسلمين المرخصة كجمعية خيرية وليس كحزب سياسي وكذلك ورقة الفساد الذي تتحدث عنه الحكومة في جمعية المراكز الاسلامية التي تعتبر الشريان الاساسي والمركزي في امبراطورية النفوذ الاخواني بالعنوان الخيري والاجتماعي.

وجمعية المراكز مؤسسة عملاقة في الاردن تدير عشرات المؤسسات الصغيرة لصالح الاخوان المسلمين والسلطات تقول بوجود فساد مالي واداري في هذه الجمعية وهناك هوامش قانونية تتيح للحكومة تجميد هذه المؤسسة المهمة والحيوية او التدخل فيها وهو خيار اصبح ممكنا في ظل الوضع المتأزم حاليا بين الطرفين.

اذا وفي الاستخلاص النهائي تعرض الحكومة العصا ثم تقدم جزرة صغيرة للاسلاميين على امل تجاوز الأزمة والقبول وداخل التيار الاخواني الان هناك من يدعو لقبول الجزرة وهناك من يعتقد انها اصغر مما يجب والمسألة انتهت باعتبارها مسألة وقت واختبارا متبادلا للقوة وللقنوات وعلى الاغلب يمكن اعتبار قصة زيارة عزاء الزرقاوي تعبيرا عن المشكلة الاعمق وليس المشكلة الحصرية.

الشيخ زكي سعد

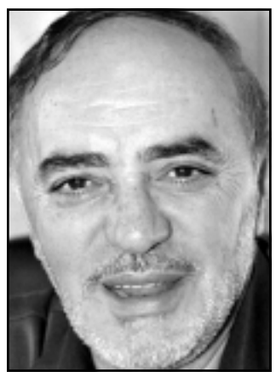
الدكتور عبد اللطيف عربيات

وسط هذه التقاطعات تتحكم الحكومة الان بالفعالية ويسعى المعتدلون في الاخوان للحوار والتلاقي، اما الجانب الحكومي فلديه مسبقا برنامج معد سلفا بعناية فائقة وبسقف مرتفع وهو سقف يعيد خلط الاوراق وانتاج الواقع الموضوعي.

مؤتمر لعلماء الدين يقترح اصلاح انظمة الحكم وتعزيز مشاركة الشعوب لمواجهة الإرهاب والتطرف

عمان ـ «القدس العربي»:

اكد علماء دين ورجال دين ومفكرون على ان معالجة ظاهرة الارهاب تستوجب اصلاح انظمة الحكم من خلال تعزيز المشاركة الشعبية والعدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر ومواجهة الافكار الارهابية والتكفيرية بالفكر المستنير وبالحوار، وبنشر مبادىء الاسلام السمحة والدعوة الى الوسطية والتسامح ونبذ التعصب.

وحاول مشاركون في اجتماعات الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الاسلامي التي بدأت اعمالها امس الاول في العاصمة الأردنية خلال اوراق عمل قدمت في الجلسة الثانية التي عقدت بعنوان «موقف الاسلام من الغلو والتطرف والارهاب» تقديم تعريف للارهاب والتطرف واسبابهما وكيفية معالجتهما والتعامل معهما.

وقدم العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني من خلال افتتاحه مؤتمر المجمع رؤى وافكاراً حول رسالة المجمع ومسؤولياته وواقع الامة وسبل تحقيق نهضتها وتقدمها. وقدم عضو مجمع الفقه الاسلامي عبد القاهر قمر في ورقة العمل تعريفا للتطرف يتمثل في اعتقاد انسان او مجموعة بأنها تحتكر الحقيقة وهي على حق وصواب والاخرون على باطل وخطأ لذلك فهي تفرض رأيها بجميع الوسائل على الاخرين دون اي ضوابط والارهاب احد وسائلها لفرض معتقدها. كما عرف الارهاب بأنه اساليب متكررة تولد الخوف والقلق يقوم بها افراد باشراف مجموعات داخل دولة، او باشراف الدولة نفسها وتكون اهدافها عادة سياسية. وبين قمر ان جوهر الارهاب يكمن في حالة الرعب التي تمكن فاعلها من السيطرة على المجتمع او شريحة منه بقصد تحقيق هدف ما اختلف العلماء في تحديده موضحا ان عقوبة الارهاب شرعا هي القتل.

وشدد قمر على اهمية التمييز بين الجهاد والارهاب حيث ان الجهاد فرضه الاسلام دفاعا عن الدين او المقدسات كما يتميز بوضوح وسائله وهدفه على عكس الارهاب الذي يرى ان الحياة بمنظار اسود فيغلب سوء الظن ويسارع الاتهام بالفسوق والكفر والخروج من الملة.

واوضح قاضي محكمة التمييز في قطر الدكتور ثقيل الشمري على ان معالجة ظاهرة الارهاب تتم من خلال اصلاح انظمة الحكم والمشاركة الشعبية والعدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر والحرمان من الحياة الكريمة للشعوب.

الأردن: لجنة حريات المهندسين تطالب بتشديد عقوبة الموظف الذي ينتزع المعلومات والإعترافات بالإكراه

عمان ـ «القدس العربي»

عقدت لجنة الحريات في نقابة المهندسين اجتماعا مع ضابط حقوق الانسان في المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان سفير الدين سيد والباحثة الدكتورة جوليا كوزما واللذين يزوران الاردن حاليا تهيئة لزيارة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب او غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية واللانسانية والمهنية في المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان مانفريد نواك والذي سيقوم بزيارة الاردن خلال الايام القريبة القادمة لمقابلة المسؤولين الرسميين ومنظمات حقوق الانسان.

وقدم المهندس ميسرة ملص رئيس اللجنة موجزا عن التقرير الصادر بشهر ايلول الماضي عن نقابة المهندسين بخصوص حاله حقوق الانسان للمهندس الاردني و اوضح التفاصيل الواردة تحت احد بنوده والمتعلقة بمدى احترام كرامة الانسان وحقه في السلامة الجسدية. واشار الى الافادات التي قدمت من بعض المهندسين حول تجاوزات التي حصلت تحت هذا الحق.

واوضح رئيس لجنة الحريات بأن ونظرا لتوسع الفهم العام لمنظمات حقوق الانسان حول التعذيب وسوء المعاملة لتشمل اوضاع الاعتقال فقد استعرض التقرير الصادرعن لجنة الحريات النقابية بخصوص حالة مراكز الاصلاح والتأهيل في نهاية عام 2005 ونوه بسياسة الانفتاح التي انتهجتها مديرية الامن العام مع منظمات حقوق الانسان والسماح لها بزيارة السجون.

واشار الى التوصية الواردة في هذا التقرير حول الاستمرار في السياسة المتبعة بخصوص منع ومحاسبة التعرض للنزلاء بالضرب والاهانة حيث رصد التقرير انذاك انخفاض الشكوى بخصوص ذلك.

وبين المهندس ميسرة ملص لضابط حقوق الانسان ان ظروف واحوال مراكز الاصلاح والتأهيل اختلفت بعد الاحداث التي مرت بها في شهر اذار/ مارس الماضي. وناقش التقرير الصادر عن لجنة الحريات في نقابة المهندسين بخصوص المهندسين النزيلين في مركز اصلاح وتأهيل سواقة محمود ابو عابد واسامة ابو هزيم والظروف التي يعانونها اثر الزيارة التي قامت بها لجنة بتاريخ 2006/5/13وهذه الاوضاع تنسحب على نزلاء مهجع التنظيمات وكذلك بين الشكاوى العديدة التي تلقتها اللجنة من اهالي النزلاء بخصوص ذلك. وذكر المهندس ملص بأنه هناك حاجة لاعادة النظر في المادة 208من قانون العقوبات بقصد تشديد العقوبة على مرتكبي جرم انتزاع الاقرار والمعلومات من المواطنين بالاكراه وان يتم ربط ذلك بالموظفين العموميين بشكل واضح وليس على الشكل الوارد حاليا بخصوص اطلاق ذلك على جميع افراد المجتمع.

كما قدم المهندس ميسرة ملص بصفته مقررا للجنة الوطنية للاسرى والاردنيين في المعتقلات الصهيونية قائمة بأسماء الاسرى والمفقودين الاردنيين في سجون الاحتلال الصهيوني وكذلك في سجون الاحتلال الامريكي في العراق وطالب بضرورة فتح هذا الملف من قبل مفوضية حقوق الانسان في الامم المتحدة.

ويذكر بأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرة من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللانسانية والمهينة اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 46/39المؤرخ في 10كانون اول (اكتوبر) 1984 وبدأ نفاذها في 26 حزيران (يونيو) عام 1987.

وقد انضم الاردن الى هذه الاتفاقية بتاريخ 1999/11/13واصبحت سارية المفعول بتاريخ 1991/12/23وادرجت مؤخرا في الجريدة الرسمية حيث اصبحت لها قوة التشريع المحلي.

نقيب الأطباء يطالب بإغلاق الصحف القومية.. واتهام وزير السياحة بتشريد العمال والموظفين.. جودة يطالب مبارك بالرحيل؛ امض قيس وليلى تحسده على صبره

«الاخوان» والمستقلون يعترضون على قانون السلطة القضائية.. اتهامات بالفساد لوزراء.. وخلافات بين صالح كامل والمصريين حول المباريات

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت «الأخبار» والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين، عن موافقة مجلس الشعب بشكل مبدئي على مشروع قانون السلطة القضائية الذي قدمته الحكومة واعتراضات نواب الاخوان المسلمين والمستقلين عليه، وامتحانات الثانوية العامة، ومباريات كأس العالم ومطالبة نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني الدكتور حمدي السيد من المجلس أن يناقش التصريحات التي أدلى بها رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة صفوت الشريف وقال فيها ان الاتجاه لاسقاط ديون المؤسسات الصحافية القومية والتي تصل الى ستة مليارات جنيه. وقال حمدي ان على المجلس ان يرفض ذلك حتى لو تم اغلاق هذه الصحف لأن ميزانية العلاج على نفقة الدولة تصل الى ثلاثة مليارات جنيه فقط، ومقتل جنود اسرائيليين ومقتل جنود أمريكيين في العراق وقيام محافظ البحيرة عادل لبيب بالاتصال بالحكومة للتدخل لوقف مشروع وزارة السياحة منح شركة استثمارية حق اقامة ميناء على جزء من شاطىء مدينة ادكو يعتبر المتنفس الوحيد للناس، واثارة عضوة في مجلس الشعب عن الحزب الوطني هي شاهيناز النجار فضيحة انشاء مبنى على قطعة أرض خضراء خلف مبنى وزارة الزراعة لبنك التنمية والائتمان الزراعي بتكلفة خمسمائة مليون جنيه، رغم وجود حفارات للبنك في أماكن كثيرة ولا يحتاجها، ومطالبتها بالتحقيق مع المسؤولين، وتكريم رئيس الوزراء العاملين المتميزين في الجهاز الاداري للدولة، وانتشار مرض الجلد العقدي بين الماشية في محافظة البحيرة ونفوق أعداد كبيرة، واخلاء سبيل عدد من طلبة الاخوان لأسباب انسانية وتجديد حبس آخرين، وكثرة الاعلانات عن الشاليهات والشقق والمكيفات.

أما المقالات والتعليقات فكانت عن فيلم «عمارة يعقوبيان» وهجمات عنيفة ضد الشيخ صالح كامل بسبب اتهامه المصريين بسرقة مباريات كأس العالم، والوزراء ومصائبهم والرئيس مبارك وجمال مبارك، وقضايا أخرى متعددة.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه التي قال عنها كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب يوم الأحد في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة ـ

«من خمسين سنة كان هناك جهاز واحد للرقابة على المال هو ديوان المحاسبة وكانت الطهارة هي الاصل والاستثناء هو الفساد، والآن وفي ظل أربعة أجهزة رقابية أصبح الفساد هو الأصل والاستثناء هو الطهارة، ويقول تقرير منظمة الشفافية الدولية إن الفساد يكلفنا سنويا 100 مليار جنيه وإن حجم الكسب غير المشروع 99 مليار جنيه كما يتهم التقرير الحكومة بالتراجع في ضرب الفساد الأمر الذي يشاع معه أن نهب المال العام في فسادستان سوف يصبح قريبا حقا من حقوق الانسان».

وفي نفس العدد، أشار زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» وعضو مجلس نقابة الصحافيين ياسر رزق بأحد وزراء الحكومة من رجال الأعمال بقوله:

«ومنذ اربعين يوما وبالتحديد يوم 15 مايو الماضي، قمت بمتابعة افتتاح كوبري كفر الزيات الجديد على النيل بفرع رشيد من أحمد المغربي وزير الاسكان عن مراحل انشاء الكوبري الجديد الذي سيكون بديلا لكوبري كفر الزيات القديم بعد أن تقادم وانتهى عمره الافتراضي، وعصر اول أمس، سافرت مع أسرتي على طريق القاهرة ـ الاسكندرية الزراعي، وعندما اقتربت من مدينة كفر الزيات، قلت لأطفالي اننا سنعبر بعد قليل كوبري كفر الزيات الجديد، وأخذت أسرد لهم مزايا الكوبري الذي حضرت افتتاحه كما سمعتها من الوزير! وأثار دهشتي أن السيارات كانت تتجه نحو كوبري كفر الزيات القديم الذي أنشىء منذ 65 عاما وأصبح ـ كما قال الوزير ـ غير قادر على استيعاب حركة المرور الكثيفة، وسألت رجال المرور وعددا من أهالي المنطقة لماذا تعبر السيارات على الكوبري الجديد؟! فنظروا الي بسخرية.

وقالوا: ان الكوبري مغلق منذ افتتاحه لوجود بعض الأعمال التكميلية التي لم تنته بعد! المؤسف في هذه الواقعة أن يكون أداء بعض وزرائنا على هذا النحو المخيب للآمال، الغريب أن الوزير صاحب قصة الكوبري هو واحد من مجموعة وزراء جدد نتوقع منهم تقديم صورة مغايرة ومتميزة في حسن الادارة وكفاءة وسرعة الانجاز لكن على ما يبدو لا فرق بين حكومة الكترونية وأخرى تعمل بالـ«مانا فيلا»».

وهو يقصد رجل الأعمال الوزير احمد المغربي، وأما رجل الأعمال الآخر ووزير السياحة فقد قال عنه زميلنا بـ«الوفد» وجدي زين الدين أمس:

«يبدو أن وزير السياحة نسي الوعد الذي قطعه على نفسه عندما تولى مسؤولية وزارة السياحة في مصر، عندما قال انه سيكون سندا وعونا للعاملين في المجال السياحي، باعتباره واحدا من اصحاب الشركات السياحية، وفي الحقيقة ان حال آلاف الاسر التي تعمل في أنشطة السياحة المختلفة تدهور حالهم الى الحضيض، أغلقت أبواب رزق واسعة امامهم في عهد السيد الوزير الذي يمتلك اكبر الشركات السياحية في مصر، وقد وردت الى مذكرة من الجمعية الأهلية شركات السياحة والعاملين بها بمحافظة البحر الأحمر، تحمل شجونا وأسى على الحالة التي آلت اليها صناعة السياحة في مصر.

لقد تشردت آلاف الأسر بعد توقف أنشطتها السياحية، بسبب احتكار شركات كبار المسؤولين بالوزارة وغرفة شركات ووكالات السفر، لعملية السياحية في مصر، وبعدما صدر قرار الغرفة رقم 15 لسنة 2006 بالبحر الأحمر، والذي ينص على عدم السماح للشركات السياحية باستخراج تصاريح مرور لمدينتي القاهرة والأقصر، لأي أفواج سياحية غير تابعة للغرفة، وهذا يعني إلغاء نص صريح بالرخصة الصادرة من وزارة السياحة للشركات العاملة في المجال السياحي والمرخص لها بذلك وليست هي أكشاك بدون ترخيص.

وقد صدرت عدة قرارات من إدارة السياحة بمحافظة البحر الأحمر تساند تنفيذ هذه القرار الجائر من خلال الجهات الأمنية بالمحافظة.

وبالفعل تم تنفيذ القرار من أول يونيو الحالي، مما اضر بمصلحة آلاف العاملين بهذا القطاع الحيوي والهدف من هذه القرارات الجائرة هو مصلحة الشركات الكبيرة ومساندتها على احتكار السوق السياحي وهذا ما حدث بالفعل بعدما احتكرت الشركات المملوكة من كبار المسؤولين السوق السياحي في مصر، مما تسبب في تشريد آلاف العاملين بالمجال السياحي وقطع أرزاقهم.

وإلى «أخبار الأدب» ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا الأديب الكبير جمال الغيطاني الذي فاجأني بإظهاره قدرا غير معقول من المحبة لوزير الثقافة فاروق حسني بقوله في بابه ـ نقطة عبور، عن كارثة بناء برج ضخم لاحدى شركات المحمول بالقرب من قلعة صلاح الدين قال، وما أعجب ما قال:

«نتحدث كثيرا عن الفساد خلال السنوات الأخيرة، حتى أصبح ذكر الفساد مما لا يلفت النظر أو يستحق الانتباه، إلى أن يتجسد في الواقع على شكل كوارث هنا وهناك، وليس ما يجرى الآن للقلعة غلاف صورة مركزة للفساد الذي يفاجئنا بوقائعه الشائهة التي تصل إلى حد الجرائم التي لن يسهل محو آثارها لاجيال قادمة، ولولا التواطؤ بين كبار رجال الأعمال والمسؤولين الكبار لما جرى ما جرى في منطقة القلعة، هذه الجريمة التي كشفت عنها «أخبار الأدب»، تلك الدائرة الجهنمية من الصلات والعلاقات الغامضة والظاهرة! أما تشويه القلعة بناطحات مناقضة للمكان فجريمة متعددة الأركان، وكان يمكن أن تمضي في صمت خاصة مع عمليات الاحتواء طويلة النفس لعلماء الآثار الذين تم ادخال بعضهم الحظيرة الوزارية من خلال جوائز الدولة التقديرية او التشجيعية مقابل الصمت، أو عضوية لجان القاهرة الفاطمية ذات العائد المادي المرتفع غير أن مظاهر الفساد تلك لم تدرك بعض ذوي النفوس الشريفة والضمائر النقية الذين استعصوا على الاحتواء، هكذا فجر الدكتور محمد الكحلاوي تلك الفضيحة المتعلقة بالقلعة انني أتمنى تقدم أحد أعضاء مجلس الشعب بطلب إحاطة أو استجواب حول خلفيات هذه الكارثة الجمالية والثقافية التي ستلحق الضرر البليغ بالقلعة، هكذا يظل الحديث عن الفساد نظريا او سياسيا، لكن ندما يتجسد في الواقع، نفاجأ بمصرع الف إنسان في البحر بدون أن يلقى المتسبب أي عقاب بل يتم مساعدته على الهرب، وتفقد الحركة الثقافية نصف طليعة المسرحيين ويستمر المسؤول الأول عن الكارثة في موقعه، وهاهو مظهر آخر للفساد يهدد منطقة فريدة لا مثيل لها في العواصم الاسلامية والعربية، لقد زاد الأمر عن الحد كما كان يقول مؤرخو العصور الوسطى، وإذا كان من غير الممكن ايقاف التدهور، فعلى الأقل لابد من فضحه».

وفي الحقيقة فان من يتابع ما ينشر في الصحف يكاد يختنق من بشاعة وهول وحجم الفساد والتسيب، ويظن أن كل شيء في هذه الدولة هكذا وهو ما قد يدفعنا لنسيان او ظلم أناس آخرين داخل النظام يختلفون عن النماذج التي تثير الغضب وهو ما ذكرنا به امس في «المصري اليوم» الدكتور محمود عمارة، بمقال عنوانه ـ نصف الكوب المملوء، حمدي عبدالكريم، قال فيه:

«سألت 12 صحافيا وإعلاميا منهم 3 رؤساء تحرير صحف مستقلة ومعارضة وحكومية أن يرشحوا لي اسم ضابط شرطة يستحق وسام التقدير والاحترام لنبدأ به سلسلة مقالات بعيدا عن نصف الكوب «الفارغ» فأجمعوا بلا استثناء على اختيار اللواء حمدي عبدالكريم المسؤول عن الإعلام بوزارة الداخلية، وللأسباب التالية حسب رأيهم:

1 ـ إنسان فاهم جيدا طبيعة مسؤوليته في وزارة مهمتها غاية في الصعوبة في ظل الأحوال والاجواء والظروف التي جعلت النظام «يرمي» عليها بكل أخطائه وسلبياته، وهو متفهم جدا لأهمية «الشفافية» يمد الاعلاميين بكل المعلومات والبيانات و«الأخبار»، والرد على كل الاستفسارات والتساؤلات ويساعده على حسن التعاون صداقته واحترامه للجميع.

2 ـ عف اللسان ـ متواضع لدرجة تؤسرك بذوقه وأخلاقه ومبادرته بالاتصال، والمنطق العقلاني والموضوعي والواقعي الذي يتحاور به.

3 ـ «الأمانة» في عرض الموضوعات على الوزير وعلى الأجهزة الأخرى، دون محاباة لأحد على حساب آخر مهما كانت درجة الصداقة.

4 ـ بعيد تماماً عن «الشبهات»، ولهذا يمنحه الوزير ثقته الكاملة في الحركة متأكدا من سلامة وحسن تصرفه، وعدم تجاوزه الحدود وهو بخبرته وطبيعته لا يسعى إلى «التلميع» الكاذب أو القفز للحصول على دور أكبر من دوره الواقعي والحقيقي، والحقيقة أن «حمدي» ليس ضابط الشرطة الوحيد الذي عرفناه يتحلى بصفات الرجولة والشهامة والأمانة ويتمتع «بمصداقية» عالية، بعيدا عن «الاعوجاج» فكل واحد منا يعرف كثيرين يستحقون كل تقدير عن الشعارات نذكر منهم على سبيل المثال: اللواء أحمد فهمي الذي كان ملء السمع والبصر ـ في الثمانينيات كرئيس لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية والذي يجب أن يقر ويعترف كل المغتربين والمهاجرين بما قدمه من حلول دائمة وفورية لكل مشاكلهم وهل تصدق أن هناك ضباط شرطة فنانين؟ نعم عشرات ومئات أشهرهم لنا الفنان عادل عفيفي «أركان حرب» مجمع التحرير، مساعد أول الوزير لمنافذ مصر في موانىء مطارات ـ فنان ـ موسيقي ـ «عازف» عن المظاهر الكاذبة ـ متصوف ـ مثقف حقيقي ـ مخلص وأمين في عمله ـ عاشق لوطنه ـ سفير لبلده في الدول الاسكندنافية التي منحته عشرات الجوائز لتفوقه وتفرده في الابداع ـ مفخرة لكل المصريين، والمساحة لن تكفي للحديث عن الضابط الوزير الفنان ابن الفنان مصطفى عبدالقادر، وعن الضابط المحافظ عادل لبيب «النموذج» والمثال لضباط الشرطة الذي وهب حياته لرفعة شأن بلده بالعمل الجاد بدءا من محافظة قنا وإلى محافظة البحيرة».

وما ذكره صاحبنا عمارة صحيح مائة في المائة.

الرئيس مبارك

وأخيرا إلى رئيسنا الذي تعرض لهجوم يوم الأحد في جريدة «الوفد» من استاذ القانون بجامعة المنصورة ـ الدكتور الشافعي محمد بشير بأن حمله المسؤولية عن الحريق الذي شب في عنبر الأطفال المبتسرين بمستشفى الشاطبي الجامعي بالاسكندرية قال:

«يوم 5 يونيو الماضي شب حريق في حضانات الأطفال المبتسرين في مستشفى الشاطبي الجامعي، احترق من احترق، واختنق من اختنق، وضاع من ضاع عند نقل الأطفال الأحياء لمستشفيات أخرى، ووقفت الأمهات في حالة ذهول وبكاء وصراخ.

ولو أن الذين أنفقوا خمسمائة مليون جنيه على بناء سجن في الصحراء للمعارضين السياسيين اساساً، أو الذين أنفقوا مائتي مليون جنيه على أسبوع شباب الجامعات في جامعة المنصورة، ولو أن أحدا منهم كان أباً أو جداً لطفل وليد في حضانة مستشفى الشاطبي وتحول إلى كومة من الفحم أو اختنق حتى مات أو كاد بإصابات بالغة، لو حدث في شأن مستشفى الشاطبي الجامعي الذي حجبت عنه الدولة الدعم المالي اللازم لتطوير حضانات الأطفال المبتسرين، وضمان علاجهم وكفالة إعادتهم إلى أمهاتهم وآبائهم أطفالا أصحاء بدلا من نكبتهم بإحراقهم واختناقهم وتشويههم وضياعهم، والسبب معروف، هو رفض السلطات تقديم أي دعم مالي لمستشفى الشاطبي المطلوب إزالته من مكانه من أجل إعادة تخطيط المنطقة المحيطة بمكتبة الاسكندرية، حيث تضمنت خرائط إنشاء المكتبة تفريغ الأرض المجاورة لها من المستشفى وإحالتها إلى أرض خضراء ومناطق لانتظار السيارات وفندق سياحي، وتم بالفعل هدم جزء من المستشفى المجاور للمكتبة، وارتفعت أصوات حكومية بان المستشفى آيل للسقوط بسبب شروخ في المباني نتيجة الزلزال، فضلا عن تسرب مياه الصرف الصحي، ثم تقرير غلق المستشفى بعد الصرف عليه مالياً، وكانت حضانات الأطفال المبتسرين ضحية هذا التقتير في الصرف إذ ازدحمت بثلاثة أضعاف عدد الأطفال المبتسرين، مما شكل ضغطا شديدا على الأجهزة أدى إلى الحريق، حريق 5 يونيو 2006 فهل نسمع كلمة أسف من المسؤولين الكبار عن هذا الحريق وموت الأطفال، كما سمعنا كلمة اسف من الرئيس جمال عبدالناصر واعترافه بالمسؤولية عن النكسة يوم 5 يونيو 1967؟ فكلها نكسات تلو نكسات، بل وهل نسمع كلاما جادا من مؤسسة الرئاسة بالذات حول إلغاء مشروع هدم مستشفى الشاطبي الجامعي؟ إذ أصدر الرئيس حسني مبارك قراره رقم 166 في 18 مايو 2004 بان تحل مستشفى المواساة محل مستشفى الشاطبي في استقبال الحالات تمهيدا لهدم هذا الأخير.

وقد وقف اللواء المحجوب محافظ الاسكندرية بقوة ضد هذا الاتجاه المضاد تماما لصالح الإسكندرية ومطروح والبحيرة، ولن يستطيع مستشفى المواساة الحلول محله، فضلا عما سيؤدي إليه هدم مستشفى الشاطبي من تخريب لمعدات طبية بمئات الملايين بل وتخريب مستشفى المواساة الذي لم تنشئه الدولة، وانما أنشأته جمعية اهلية جعلت منه أكبر صرح علاجي في مدينة الاسكندرية، والغريب أن هذا الذي يجري على أرض الواقع يتنافى تماما مع ما يكتب وينشر في الصحف تحت عنوان البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك».

وأترك الشافعي بشير صاحب الاتجاه الاسلامي، لاتجه الى جريدة «التجمع» التي يصدرها حزب التجمع اليساري المعارض، لأفاجأ بصدمة أعدها لي دون سابق انذار رئيس تحريرها أحمد جودة، غير مسبوق بكلمة زميلنا، وكيف اقبله زميلا وهو يشن غارة لا حدود لعنفها ضد رئيسنا ويطالبه بالرحيل وتجاوز الخط الأحمر والاسود، بأن اختار عنوانا ساخرا لمقاله السيء وهو ـ امض قيس ـ ادعى فيه كذبا بالقول:

«أنا لا أعرف بالضبط كيف يقضي السيد الرئيس شيخوخته هذه الأيام، لكنني متأكد من أن هناك قناعة شعبية بل ورسمية بأن أوان الرحيل قد آن، وأن على سيادته أن يمضي بهدوء، وبدون آلام أو تعقيدات، المؤكد على سبيل القطع واليقين أن السيد الرئيس، ونحن نشهد نهاية حقبته المليئة بالذل والمرارة قد آن له أن يقضي ما تبقى من عمره الذي أرجو من الله عز وجل أن يطول وهو في صحة وعافية لكن بعيدا عن قصر العروبة، ليستمتع، مثلما فعل نظيره الروسي بذكائه السلافي بوريس يلتسين ـ بشيخوخة سعيدة مع أحفاده وخصوصا بعد أن تحولت مصر في عهد سيادته إلى دولة من الدرجة الثالثة ووصولها إلى مرحلة من التخلف جعلت البعض يظن أن بإمكان سيادته توريث ابنه حكمها مثل الدول المتخلفة المجاورة التي تعلم أولادها القراءة والكتابة أول أمس، وكأن الشعب المصري تحول على شعب من المعيز الذين يورثون كابرا عن كابر، وخضوع مصر المهين في عهده لسيطرة دولة كبرى تفرض على القضاء المصري «وتلك قضية لم ينتبه لها الكثيرون» أن يغير أحكامه، مثلما حدث في قضية د، سعد الدين ابراهيم، بل وتحول مصر في عهد سيادته إلى غوانتانامو آخر يعمل لصالح الهيمنة الأمريكية بشكل علني مكشوف ومهين.

في عهد الرئيس مبارك وشكت مصر على أن تفقد استقلالها نهائيا، وتحولت الى دولة مرتزقة لدولة عظمى في وقت ينخر فيه الفساد في جسدها، ويعاني شعبها الأصيل من كرابيج مماليكها الجدد الذين احتكروا السلطة والثروة بشكل لم يشهده تاريخها حتى وهو غارق في ظلام العصر الاقطاعي المملوكي، الرئيس يجب أن يمضي سريعا قبل أن يلاقي مصير رئيس تونس الحبيب بورقيبة، الذي مكث في السلطة حتى أصاب العته عقله، أو مصير الرئيس الروماني نيكولاي شاوسيسكو الذي أعدمه المتظاهرون الغاضبون في ميدان عام، في مشهد لم تره رومانيا منذ قرون، في المقابل يجب أن نعترف بأن المعارضة المصرية ليست أحسن حالا بكثير من السلطة فهي في جوهرها انعكاس لها تجل من تجلياتها لكن يبقى أنها الحل المتاح الذي لا نملك إلا أن نتقبله ونتعامل معه في الوقت الحالي رغم جهلها وتخلفها وشيخوختها الموازية لشيخوخة النظام. مبارك سيمضي الى غياهب التاريخ الذي قد لا يتذكر حسنة واحدة له».

ما شاء الله، ما شاء الله، ما هذا الكلام؟ أمض قيس، ولسنا شعبا من المعيز؟ طبعا له كل الحق أن يقول ذلك ويؤذي مشاعرنا كما يريد مطمئنا لسماح رئيسنا وسعة صدره وهو ما أوضحته بجلاء امس ـ الاثنين في جريدة «روزاليوسف» الدكتورة ليلى عبدالمجيد الاستاذة بكلية الاعلام بجامعة القاهرة قالت وياجمال ما قالت عن صدق وروية:

«وللحق فإنني عندما تأملت شخصية الرئيس حسني مبارك وجدت صورة مختلفة تماما، فكلما استمعت إليه في حوار صحافي وفي المرات التي أتيح لي فيها أن ألتقيه عن قرب وأرى أسلو